اقتصاد

مدير عمليات الغاز في وزارة النفط لـ«الوطن»:

توريد ناقلات الغاز مستمر ورفع الإنتاج إلى ١٢٧ ألف أسطوانة يومياً

علي محمود سليمان

بيّن مدير إدارة عمليات الغاز في وزارة النفط والثروة المعدنية محمود الكرتلي أن ناقلات الغاز المسال الثلاث التي وصلت مؤخراً تم تفريغ حمولتها ما ساهم في إمكانية رفع الإنتاج من ١٠٠ ألف أسطوانة غاز يومياً إلى ١٢٧ ألف أسطوانة غاز يومياً في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح كرتلي أن برنامج توريد نواقل الغاز المسال مستمر ويتم بمتابعة مباشرة من رئاسة مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية وبإشراف من وزارة النفط والثروة المعدنية ومكتب تسويق النفط بشكل يومي لإبرام العقود واستمرار وصول الناقلات المحملة بالغاز المسال لتغطية حاجة القطر من الغاز.

ولفت الكرتلي إلى أنه تم رفع الإنتاج في جميع المحافظات، حيث تم رفع الإنتاج في دمشق من ٣٥ ألف أسطوانة إلى ٤٧,٥ ألف أسطوانة، وزيادة مخصصات باقي المحافظات، حيث تمت زيادة مخصصات محافظة اللاذقية إلى ١٤ ألف أسطوانة غاز، وبالنسبة لمحافظة حلب تمت زيادة الكمية المخصصة لها إلى ١٨ ألف أسطوانة، وبالنسبة لباقي المحافظات تمت زيادة مخصصاتها حسب الطلبات المقدمة منها، وذلك بهدف تلبية الطلب المتزايد على المادة نتيجة انخفاض درجات الحرارة واتجاه الناس للتدفئة على الغاز كحل بديل ومؤقت.

وأوضح أن التأخر الذي يحصل في بعض الأحيان يكون نتيجة الظروف المناخية التي تلعب دوراً في تأخير الإنتاج أو وصول الصهاريج، فخلال الأيام الماضية تشكل الجليد على الطرقات نتيجة انخفاض درجات الحرارة وهذا الأمر أدى لتأخر وصول الصهاريج المحملة بالغاز إلى المحافظات، ولكن العمل استمر ولم يتوقف في وحدات التعبئة والإنتاج وبمتابعة مباشرة من وزارة النفط، حيث تم تشغيل الوحدات على مدار أيام الأسبوع وحتى في يوم الجمعة تم إنتاج نحو ١١٠ آلاف أسطوانة غاز في كل الوحدات الموجودة في المحافظات والتي يبلغ عددها ١٣ وحدة تعبئة وإنتاج يوجد منها ٤ وحدات في دمشق. مشيراً إلى أنه ضمن خطة عمل الوزارة سيتم العمل لاحقاً على إنشاء وحدات متنقلة لتعبئة وإنتاج الغاز، وبالنسبة لمحافظة حلب سيتم قريباً إعادة تأهيل وتشغيل وحدة تعبئة الغاز في منطقة الراموسة بعد استكمال تأمين المنطقة بفضل جهود الجيش العربي السوري. لافتاً إلى أن خطة إعادة التأهيل سوف تكون بكوادر وخبرات وطنية لتدخل بالخدمة إضافة إلى الوحدة المتنقلة الموجودة في حلب حالياً.

وأكد مدير إدارة عمليات الغاز في وزارة النفط والثروة المعدنية أنه مع نهاية الأسبوع الحالي ستتم تغطية جميع الطلبات مع استمرار التعبئة والإنتاج في وحدات الغاز، بحيث تتم تغطية الزيادة في الطلب على الغاز المنزلي. داعياً المواطنين إلى عدم الاستماع للشائعات. مؤكداً أن توريد الغاز وإنتاجه مستمر ولم يتوقف ولكن هناك زيادة في الطلب إضافة لقيام ضعاف النفوس باحتكار المادة بهدف رفع سعرها واستغلال حاجة الناس إليها في ظل الظروف المناخية الحالية.

اختلاس أكثر من ٥١ مليون ل.س من سكر الفقراء!

محمد راكان مصطفى

طالب الجهاز المركزي للرقابة المالية المحامي العام بدرعا بتحريك دعوى الحق العام بحق عاملين لدى فرع المؤسسة العامة الاستهلاكية بدرعا بجرم اختلاس الأموال العامة وبجرم الإهمال المؤدي لإلحاق الضرر بالمال العام.

وبموجب التقرير التحقيقي رقم ٢/ف.س/٢٠١٦ تاريخ ٢٠١٦/٥/٢٥ المتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى فرع المؤسسة الاستهلاكية بدرعا (حصلت «الوطن» على نسخة منه) تقع مسؤولية على رئيس قسم المقنن بمجمع درعا الاستهلاكي (المنقطع عن العمل اعتباراً من تاريخ ٢٠١٥/٨/٣٠ والمعتبر بحكم المستقيل)، وذلك عن اختلاس مبلغ يزيد على ٦,١ ملايين ليرة سورية، نتجت عن زيادة كمية الهدر في مادة السكر عن الكمية المسموح بها، إضافة إلى نقص في مادة السكر بكمية قدرها /٨٠٢٠/ كغ، واختلاس مبلغ ٤,٩ ملايين ليرة سورية قيمة مبيعات السكر المقنن وبسعر /٥٠/ ل. س للكغ الواحد والمسلمة قسائمها برقم ٧٧ وبكمية مقدارها ٩٩,١٨٤ كغ.

وبناءً عليه تصبح إجمالي كمية السكر الواجب التغريم بقيمتها على أساس سعر الحر بـ١٥٠ ل.س للكغ الواحد ١٠٧,٥٦٤ كغ بقيمة تزيد على ١٦,١ مليون ليرة سورية إجمالي القيمة، مع الإشارة إلى أن الكمية المتلفة تعني بأنها الكمية المستلمة قسائمها التموينية وفق الأصول.

كما أوضح التقرير التحقيقي مسؤولية رئيس قسم المقنن بمجمع إزرع الاستهلاكي التابع لفرع المؤسسة العامة الاستهلاكية بدرعا، المكفوف اليد حكماً كونه مجهول المصير والمكان، خلال الفترة من ٢٠١٥/١/٢ ولغاية ٢٠١٥/٥/٣، عن اختلاس مبلغ يزيد على ٣٥,١ مليون ليرة سورية، ناتجة عن نقص مادة السكر بكمية مقدارها ٩٠٦ كغ، ونقص القسائم التموينية برقم ٧٧ المسلمة مقابل الكميات المبيعة من مادة السكر المقنن بكمية قدرها ٢٣٣,٧٢٧ كغ، ليصبح إجمالي الكمية الواجب التغريم بقيمتها على أساس سعر الحر للكغ الواحد بـ١٥٠ ل.س ٢٣٤٦٣٣ كغ، بقيمة إجمالية تزيد على ٣٥,١ مليون ليرة سورية إجمالي القيمة، مع الإشارة إلى أن كمية مبيعات مادة السكر المقنن التي لم يسلم قسائمها التموينية مسددة قيمتها على أساس سعر المقنن للكغ الواحد بـ٥٠ ل.س وبقيمة إجمالية تزيد على ١١,٦ مليون ليرة سورية تعتبر إيراداً لحساب فرع المؤسسة الاستهلاكية بدرعا استناداً لتعليمات مجلس إدارة المؤسسة.

وأوضح التقرير التحقيقي مسؤولية العاملين في فرع المؤسسة الاستهلاكية بدرعا والمجمع الاستهلاكي التابع له، الناتجة عن الإهمال والتقصير في متابعة تسديد قيمة المبيعات لأحد العمال، تبين من إفادة بعضهم أن قيمة المبيعات كانت تسدد في معظم الأحيان بصندوق الفرع وأحياناً بصندوق المجمع، على حين أن من الواجب تسديدها في صندوق المجمع حصراً الذي بدوره يسدد في صندوق الفرع، الأمر الذي استغله البائع المذكور في اختلاس المبلغ.

والمسؤولية الكبرى تقع على عاتق مدير الفرع وأمين الصندوق المركزي بالفرع ورئيس دائرة الرقابة الداخلية حيث إن توزيع السكر المقنن كان يتم بإشرافهم أمام مبنى الإدارة وخارج أوقات الدوام الرسمي، والتسديد بصندوق الفرع تم بتوجيه من مدير الفرع ما فسح المجال لارتكاب المخالفات المالية والتلاعب.

كما حمل التقرير مسؤولية لكل من رئيس شعبة محاسبة المواد والذمم ورئيس دائرة الحسابات بفرع المؤسسة الاستهلاكية بدرعا عن الإهمال والتقصير في إجراء جرد على منافذ البيع وفي التدقيق على استلام وإتلاف القسائم التموينية ومطابقتها مع كشوف المبيعات الشهرية، ومسؤولية المدير المالي في فرع المؤسسة الاستهلاكية بدرعا عن الإهمال والتقصير في الإشراف على أمناء الصناديق ومراجعة تسديد الأموال للمصرف في حينها والتقصير في اتخاذ ما يلزم للحفاظ على حقوق الفرع.

مع الإشارة إلى أنه لم يتم استجواب العاملين لأن البعض منهم خارج القطر والبعض الآخر مكفوف اليد ومجهول الإقامة.

وقد انتهى التقرير إلى عدد من المقترحات والتوصيات منها إحالة عاملين لدى فرع المؤسسة العامة الاستهلاكية بدرعا إلى القضاء المختص بجرم اختلاس الأموال العامة سنداً لأحكام المادة ٨ من قانون العقوبات الاقتصادية رقم ٣ لعام ٢٠١٣، إضافة إلى ٧ موظفين بجرم الإهمال المؤدي لإلحاق الضرر بالمال العام.

واقترح التقرير إدخال قيمة كمية السكر المقنن المبيعة التي لم تسلم قسائمها التموينية والبالغة ١١,٦ مليون ل.س إيراداً لحساب فرع المؤسسة الاستهلاكية بدرعا، وتأكيد عدم إتلاف القسائم التموينية ومتابعة الرقابة الداخلية بالمؤسسة للقيام بواجبها بإجراء التفتيش والتدقيق على القسائم للبطاقة نموذج ٢٠٠٣ الصادرة بالقرار ١٤٨١ لعام ٢٠٠٢ والتأكد من عدم وجود قسائم مزورة.

رئيس الحكومة من «مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال»:

اتخذنا خطوات في مكافحة الفساد على المستوى الفردي وفتحنا ملفات سيتم الإعلان عنها لاحقاً

فتح باب الاستيراد لمنع الاحتكار وتأمين متطلبات الإنتاج

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن تحسين واقع الطبقة العاملة والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لها في مختلف المجالات الصحية والمعيشية والخدمية والتنموية يشكل أولوية في عمل الحكومة، منوهاً بالدور الكبير الذي لعبته هذه الطبقة خلال سنوات الحرب الإرهابية على سورية في تعزيز صمود المواطن والدولة وقدمت الشهداء والتضحيات في سبيل الحفاظ على مقومات الدولة السورية ومؤسساتها وكانت داعما رئيسيا لقواتنا المسلحة على امتداد ساحات الوطن.

وأشار خلال مشاركته أمس في أعمال الدورة السابعة لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال إلى أن الحكومة تعمل على تطوير التشريعات وإصدار القوانين والقرارات اللازمة من أجل تحسين آليات العمل لمعالجة مفرزات الحرب الإرهابية على سورية في المجالات الاقتصادية بكل مكوناتها الزراعية والصناعية والتجارية وتفعيل العملية الإنتاجية لتعزيز صمود المواطنين.

وفي معرض رده على تساؤلات أعضاء مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال أكد خميس حرص الحكومة على تطوير واقع القطاعات الخدمية والتنموية وأن القطاع الصحي الذي يشكل أولوية في عمل الحكومة من خلال تأمين مستلزماته ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في هذا المجال ومراجعة واقع التأمين الصحي ووضع رؤية تطويرية لتجاوز تحديات هذا القطاع بشكل تدريجي.

وبيّن أن جميع قطاعات الدولة الإنتاجية تضررت نتيجة الإرهاب. مشيراً إلى أن سورية تملك مقومات الصمود من الموارد البشرية والاقتصادية، وتعمل الحكومة على وضع آليات للاستثمار الأفضل لهذه الموارد ووضعها في الإطار الصحيح بالشراكة مع جميع مكونات الوطن عبر آليات معينة وضمن برامج زمنية محددة.

وفيما يخص التشاركية مع القطاع الخاص أوضح خميس أن التشاركية لا تعني بيع القطاع العام أو الخصخصة وإنما استخدام رأس المال الخاص في العملية التنموية وليس التملك. لافتا إلى أن قانون التشاركية يحتاج إلى تطوير ليتناسب مع الظروف الراهنة. وحول الفساد الإداري والمالي أشار رئيس الحكومة إلى أن معالجة هذا الملف واجب على الحكومة وهي مستعدة لمعالجة أي ملف ومتابعته مع جميع الجهات لتوخي الدقة والعدالة. مشيراً إلى اتخاذ خطوات خلال الفترة الماضية في مجال مكافحة الفساد على المستوى الفردي وفتح ملفات معينة سيتم الإعلان عنها لاحقاً.

وفيما يتعلق بارتفاع أسعار المواد أشار خميس إلى أن الحكومة تعمل على توفير المواد الأساسية في السوق بشكل أكبر من خلال زيادة الإنتاج والاستيراد بشكل مباشر دون وسيط عن طريق مؤسسات التدخل الإيجابي ومؤسسة التجارة الخارجية وفتح باب الاستيراد لمنع الاحتكار وتأمين متطلبات الإنتاج مؤكداً أهمية مشاركة المجتمع المحلي والفعاليات الأهلية إلى جانب الجهات الرقابية في الرقابة على الأسعار. وفيما يتعلق بإعادة هيكلة مؤسسات التدخل الإيجابي في مؤسسة واحدة أشار خميس إلى أن عملية إعادة الهيكلة تشكل حالة صحية لتخفيض التكاليف بفاعلية أكبر وتحقيق المنافسة والاستفادة من مواردها البشرية بشكل أفضل. لافتاً إلى تشكيل مجموعة عمل بمشاركة اتحاد العمال من أجل إيصال رواتب العمال في المحافظات بالطريقة الصحيحة.

وأكد خميس حرص الحكومة على تطوير مؤسسات القطاع العام والمحافظة عليها وتطوير الهيكلية الإدارية والتنفيذية لكل مفاصله ومؤسساته. مبيناً أن الحكومة تكن التقدير لوسائل الإعلام المهنية العامة والخاصة، ولديها خطة تطويرية لقطاع الإعلام بما يتماشى مع دوره المتزايد على كل الصعد. وقال المهندس خميس: «إن الوعود الحكومية جادة وعززنا الموارد خلال الفترة الماضية في مجال الكهرباء والطاقة وهناك متغيرات مرتبطة بظروف الحرب والحكومة مستمرة بتنفيذ وعودها بكل القطاعات». ولفت إلى أهمية التكاملية بين عمل الحكومة والاتحاد العام لنقابات العمال لمعالجة واقع العمال وتحسين الخدمات المقدمة لهم. مشيراً إلى وجود تطور نوعي في عمل الاتحاد من خلال غنى الطروحات التي قدمت خلال المجلس.

«الاقتصاد» ترصد ٣٠٠ مليون ليرة لمسح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ٢٠١٧

الوطن

بلغت مخصصات الخطة الاستثمارية لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للعام القادم (٢٠١٧) ما يزيد على ١,٨٩ مليار ليرة سورية، بزيادة نسبتها ٤١٪ عن مخصصات العام الحالي.

وخصصت الوزارة من خطة ٢٠١٧ ما يقرب من ٥٨٧ مليون ليرة لمشروعات هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منها ٣٠٠ مليون ليرة لمشروع إجراء مسح شامل لتعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة و٢٠٠ مليون ليرة للمباني والمرافق، وتتوزع المبالغ الأخرى على مشروعات التدريب والتأهيل لطالبي العمل وتشجيل فريق مدربين وتعزيز قدرات المرأة الريفية والتدريب من أجل التشغيل المضمون وتأهيل رواد الأعمال وغيرها من البرامج التدريبية.

وبلغ إجمالي مشروعات الإدارة المركزية للوزارة من الخطة الاستثمارية ١٠٠ مليون ليرة منها ٤٠ مليون ليرة لمشروع الربط الشبكي وأتمتة أعمال الوزارة وحوالى ٥٩ مليون ليرة لتأهيل مبنى الوزارة والأثاث ومعدات المكاتب مع تحديث أثاث مديريات الاقتصاد في دمشق وريف دمشق و١٠ ملايين ليرة لشراء مولدة كهربائية ومليون ليرة للتدريب وتأهيل العاملين.

كما خصصت ١٠٠ مليون ليرة لمشروع الحاسب الإلكتروني للمؤسسة العامة للمناطق الحرة من إجمالي المبالغ المخصصة للمؤسسة البالغة ٥٢٥ مليون ليرة منها ٥٠ مليون ليرة لتطوير البرمجيات والأنظمة الخاصة بأتمتة أعمال المؤسسة وفروعها وتقديم الدعم القني والتقني و٥٠ مليون ليرة لتأمين وتطوير التجهيزات الحاسوبية وملحقاتها لزوم المؤسسة وفروعها.

وخصصت ٦٠ مليون ليرة لتوسع المنطقة الحرة بعدرا ومليون ليرة لمشروع تأمين كاميرات مراقبة الكترونية للمنطقة الحرة في حلب و١٩,٥ مليون ليرة لمشروع كاميرات مراقبة في المنطقة الحرة في طرطوس و٢٤٤,٥ مليون ليرة لمشروعات المنطقة الحرة اللاذقية الداخلي. كما خصصت الوزارة ٤٥ مليون ليرة لمشروعات مدينة المعارض.

رد

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل: تثبيت العاملين لايشمل المياومين أو الموسميين

تهديكم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أطيب تمنياتها.

نشرت صحيفتكم بعددها ٢٥٤٠ تاريخ ١٢ /١٢ /٢٠١٦ تصريحاً للسيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بعنوان «وزيرة العمل لـ«الوطن»: المرحلة الصعبة انتهت ونأمل صدور قانون العمل قبل نهاية العام الجاري».

ومع شكرنا لجهودكم ولجهود الصحيفة إلا أن هناك بعض المغالطات التي ربما وردت عن غير قصد فالحديث كان يتعلق بالعقود السنوية، أما موضوع المياومة والمؤقتة والموسمية فلم يكنْ في مجال الحديث مع السيدة الوزيرة وهو ليس جزءاً من المعالجة التي تابعتها الوزارة.

إن مشروع الصك الذي تم رفعه إلى رئاسة مجلس الوزراء يتضمن تثبيت العمال المؤقتين بموجب عقود سنوية من ذوي الشهداء كمرحلة أولى وفي سنة ثانية تثبيت العمال المؤقتين ممن تم التعاقد معهم بموجب عقود سنوية وفقاً لأحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ وفق الشروط المحددة بأحكامه ولا يشمل تثبيت العاملين المياومين أو الموسميين أو العرضيين وفق ما تم إقراره في مجلس الوزراء، علماً بأن المشروع تم إعداده بالتعاون والتنسيق مع وزارة العدل كما نود التنويه إلى أن الصفة هي ليست وزير العمل.

بل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وأن القانون الوارد ذكره هو القانون الأساسي للعاملين في الدولة وليس قانون العمل.

المكتب الصحفي

«طاسة» الرقابة على الصيدليات لا تزال ضائعة.. والغش «شغّال»!

وزير التموين لـ«الوطن»: لجنة مشتركة مع وزارة الصحة لتنظيم الرقابة

نقيب الصيادلة: تحتاج إلى كفاءة وتخصص علمي.. والتموين لديها الكثير من المهام

عبد الهادي شباط

لا تزال مهمة دوريات حماية المستهلك في الرقابة على الصيدليات وبيع الأدوية ضبابية ومثار جدل، بعد أن اتخذ المؤتمر العام الرابع والثلاثون لنقابة صيادلة سورية قراراً بعدم السماح لأجهزة الرقابة التموينية بأي دور رقابي على الصيدليات ومستودعات الأدوية وأيدته بهذا القرار وزارة الصحة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن وزارة التجارة الداخلية لا تقوم بأي دور رقابي حالياً بناءً على قرارات مؤتمر الصيادلة ووزارة الصحة إلا أن هناك لجنة مشكلة بين وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الصحة لبحث مسألة رقابة المنتجات الدوائية وعلى الصيدليات ومستودعات الأدوية في الأسواق المحلية ومن الممكن أن يكون للتجارة الداخلية دور تسهم به لضبط حالات الغش والتزوير في بيع وتداول الأدوية أو حالات التلاعب بالفواتير والمواصفات وزيادة الأسعار.

وكانت «الوطن» تابعت الأمر بعد أن وجه مدير التجارة الداخلية بدمشق عدي الشبلي مذكرة إلى وزير التجارة الداخلية (حصلت «الوطن» على نسخة منها) تساءل فيها «هل تتابع دوريات حماية المستهلك في المديرية عملها بزيارة الصيدليات؟» وفق قرار سابق لوزير التجارة الداخلية في العام الماضي نص على التنسيق مع فرع نقابة الصيادلة في المحافظات عند ضبط المخالفات المتعلقة بالصيادلة أو الشكاوى التي ترد إلى مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك، حيث تتم دعوة مندوب فرع نقابة الصيادلة في المحافظة المعنية لهذه الغاية وعلى أن تقوم نقابة الصيادلة بإعداد جدول بأسماء مندوبي النقابة في جميع المحافظات وأماكن وجودهم وأرقام هواتفهم لدعوتهم عند اللزوم ويعمم ذلك الجدول على مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك. وبين الشبلي أن هذه المذكرة تأتي وسط تزايد حالات غش الأدوية ووجود أدوية غير مستوفية الشروط الصحية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن نقيب صيادلة سورية محمود الحسن أن الرقابة على المنتجات الدوائية لها خصوصية وتحتاج إلى كفاءة وتخصص علمي يجب أن يتمتع به عناصر الرقابة المكلفون متابعة عمل الصيدليات وحالات الغش والتلاعب إضافة إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لديها الكثير من المهام الأساسية مثل رقابة الأسواق والمواد والسلع وضبط المخالفات ورصد حالات الغش وتجاوز الأسعار وأن هذه المهام تحتاج لعمل ومتابعة كبيرة تقع على عاتق أجهزة وعناصر الرقابة التموينية.

هذا ونص قرار مؤتمر الصيادلة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) على عدم استقبال لجان حماية المستهلك وعدم مرافقتها إلى الصيدليات والمستودعات المرخصة أصولاً والسماح بمرافقة لجان حماية المستهلك إلى المحال أو الأماكن غير الخاضعة لرقابة وزارة الصحة لضبط المخالفات المتعلقة بالمستحضرات الطبية الخاضعة للتسجيل في وزارة الصحة. وأنه حرصاً على عدم الازدواج الرقابي وممارسة كلٌ لاختصاصه المؤهل له فنياً والمنوط به قانوناً اقترح المؤتمر إلغاء القرار السابق في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالاشتراك معهم في رقابة الصيدليات.